



آليات مراقبة سير العملية الانتخابية

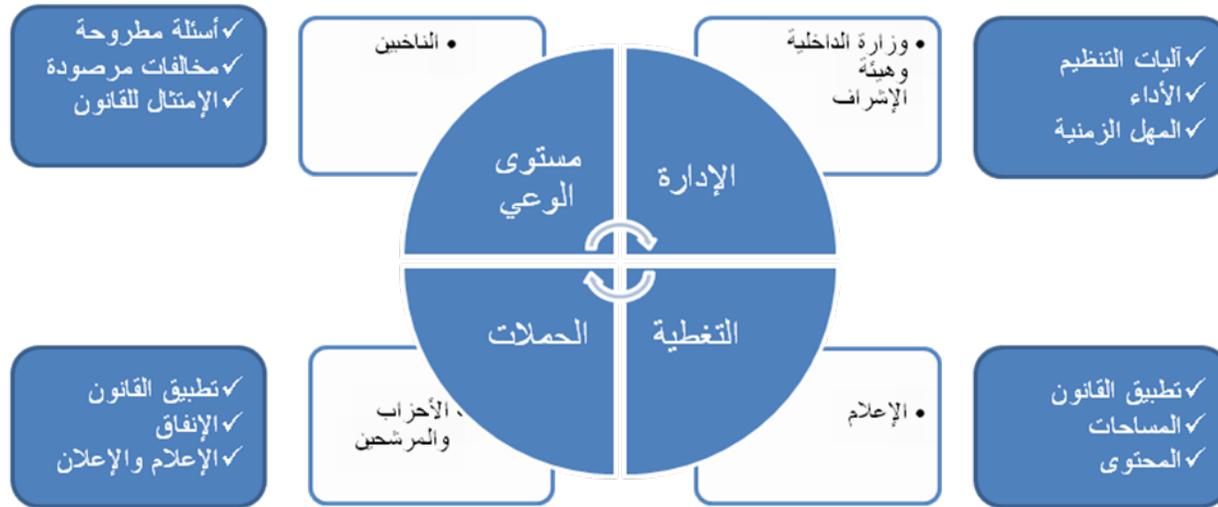
يختار المواطنون اللبنانيون كل أربع سنوات ممثلهم من خلال إنتخابات نيابية يحدد سيرها قانون إنتخاب وتديرها وزارة الداخلية والبلديات. منذ تأسيسها سنة ١٩٩٦ ناضلت الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الإنتخابات لحق المجتمع المدني بمراقبة ومواكبة سير العملية الإنتخابية. أطلقت الجمعية التحالف اللبناني لمراقبة الإنتخابات سنة ٢٠٠٥ والذي يضم اليوم ما يفوق عن ٦٠ جمعية من هيئات المجتمع المدني و-٨ جامعات. إن القانون الحالي ٢٥/٨/٢٠٠٨ يضمن حق المجتمع المدني بمراقبة الإنتخابات بما فيها الإعلام والإعلان الانتخابيين والإنفاق الانتخابي للمرشحين ومراقبة إدارة العملية الإنتخابية من حيث دور البلديات ولجان القيد وهيئة الإشراف على الحملات الإنتخابية.

لمراقبة إنتخابات العام ٢٠٠٩ اتخذت الجمعية قراراً إستراتيجياً بمراقبة العملية الإنتخابية منذ تاريخ بدء الحملات الإنتخابية وحتى البيت بأخر طعن في المجلس الدستوري. ومن أجل تحقيق عملية رصد دقيقة ومنهجية عمدت الجمعية الى فتح ٢٦ مكتباً في جميع الدوائر الإنتخابية لتلقي شكاوى واسئلة المواطنين و القيام برصد النشاطات الإنتخابية والمخالفات على مستوى الدائرة. وتقوم الجمعية من خلال مكتبها الرئيسي في بيروت برصد مخالفات وزارة الداخلية وهيئة الإشراف.

تؤمن الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الإنتخابات بأن معظم وأهم المخالفات للقوانين والإجراءات المرعية تأتي في مرحلة ما قبل يوم الإقتراع. ومن أخطر هذه المخالفات الرشوة، الضغط على الناخبين، إستخدام المرافق والمواقع العامة لأغراض إنتخابية... ومن تجارب سابقة لاحظت الجمعية أن مخالفات يوم الإقتراع تنخفض نسبياً مع إرتفاع عدد المخالفات في الأسابيع والأشهر السابقة ليوم الإقتراع. ومن أهم تداعيات هذه السلوكيات والمخالفات تأثيرها المباشر على خيار الناخبين وادائهم يوم الإقتراع.

مستويات مراقبة الإنتخابات

علماً أن للقضاء وباقي المؤسسات الحكومية دوراً مهماً في انجاح العملية الإنتخابية لكن تعتبر الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الإنتخابات أن: إدارة العملية الإنتخابية، المرشحين والاحزاب، الإعلام، والمواطنون هم الفعاليات الأساسية المؤثرة في العملية الإنتخابية. لذلك تم تطوير هذه المنهجية بطريقة تسمح بمراقبة هذه المستويات الأربعة بطريقة منتظمة مستندة إلى جميع بنود القانون الحالي والمعايير الدولية لديمقراطية الإنتخابات من دون إقصاء إحتمال تسجيل بعض المخلفات التي تطال مستويات أخرى لا تدخل في صلب مراقبة الجمعية.



تسمح الآليات المعتمدة بقياس مدى الإمتثال للقانون من قبل الإدارة، المرشحين والأحزاب، الإعلام، والناخبين.

المعايير المعتمدة للمراقبة: كيف تم وضعها وكيف سيتم استعمالها

قامت الجمعية بدراسة معمقة لقانون الانتخاب ٢٠٠٨/٢٥ بالإضافة إلى المعايير الدولية، والمراسيم والتعاميم اللاحقة الصادرة عن وزارة الداخلية والبلديات وهيئة الإشراف على الحملات الإنتخابية. وكانت هذه البنود أساس إستخراج معايير ومهل زمنية ملزمة لجميع المستويات المعتمدة المذكورة أعلاه. وفي لائحة المعايير ما يفوق عن مئة معيار يجب التقيد به من قبل الوزارة، المرشحين، الإعلام، والناخبين لإنجاح العملية الإنتخابية.

وتجدون ربطاً لائحة ميوبة بهذه المعايير لكل من الأربع المستويات.
المعايير المذكورة كانت أساس في تطوير تقارير أسبوعية ميوبة تستعمل لرصد المخالفات عبر منسقي مكاتب الجمعية في جميع الدوائر الإنتخابية.



Annex I

مصادر المعلومات

أولاً: المواطنين والناخبين

ثانياً: المرشحين والماكينات الحزبية

ثالثاً: القرارات الرسمية لوزارة الداخلية والبلديات بما فيها المراسيم والتعاميم، وهئية الإشراف (بما فيها نظامها الداخلي)، والجهات القضائية كمحكمة المطبوعات والمجلس الدستوري

رابعاً: وسائل الاعلام

خامساً: المراقبين المنتشرين على الأراضي اللبنانية

آلية المراقبة: ادوات ومستندات التدقيق

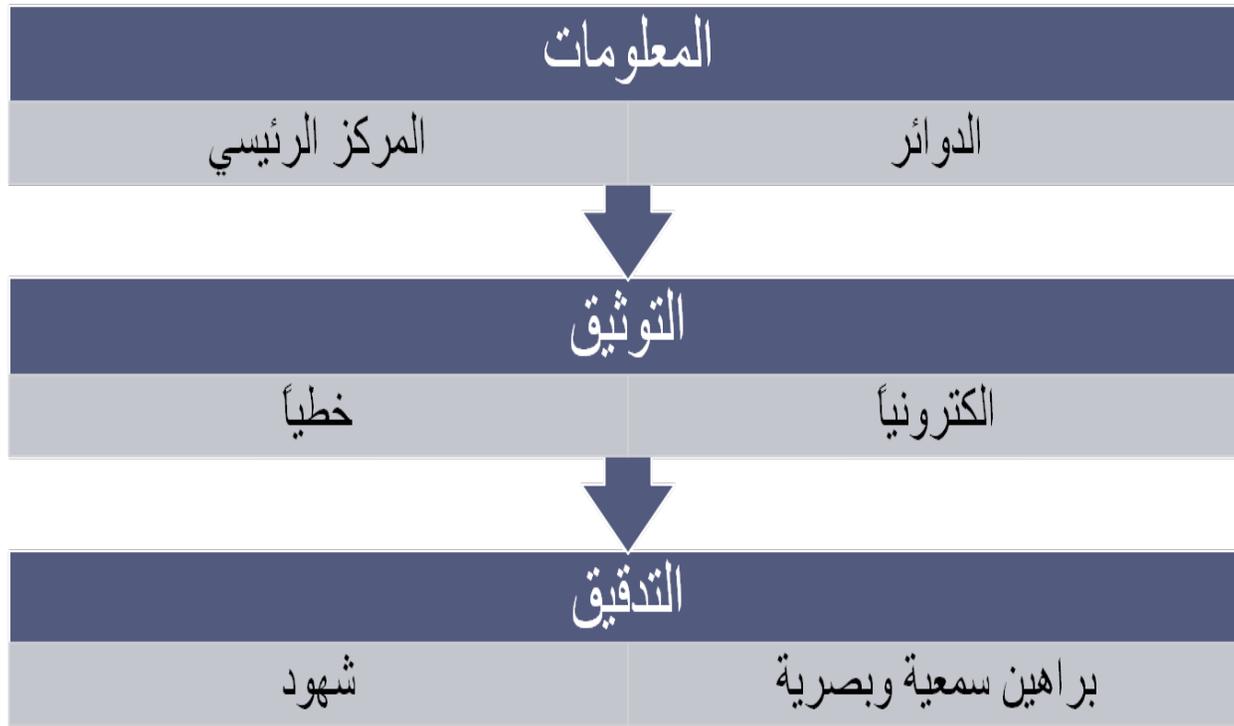
يقوم المركز الرئيسي في بيروت بتلقي جميع المخالفات التي ترصد في كافة الدوائر. والمعلومات التي ترد إلى المركز الرئيسي وهي من ثلاث فئات:

- نشاطات إنتخابية موثقة على صعيد الدائرة
- مخالفات إنتخابية موثقة على صعيد الدائرة
- مخالفات إنتخابية موثقة ومدقق بها على صعيد الدائرة

بالإضافة يقوم المكتب المركزي بتلقي المخالفات من قبل المواطنين والجهات السياسية ويرسلها إلى منسقين المناطق للتدقيق في صحتها. بذلك تكون العلاقة مع مكاتب الدوائر والرأي العام علاقة تبادلية للمعلومات والمخالفات المرصودة.

تتضمن التقارير المخالفات المدقق بها والمخالفات الموثقة التي ليست مرفقة بشهود أو بمستندات سمعية وبصرية. ترصد المستندات المعتمدة أنواع المخالفات، مرتكبيها والمكان والزمان المرتبطين بها. كما تعمد الجمعية بعد ذلك الى التأكد من صحة هذه المخالفات عبر ارفاقها بالبراهين المطلوبة. ومن بين أبرز البراهين الشهود والمستندات السمعية والبصرية والخطية كما توثق الجمعية النشاطات التي يقوم بها المرشحون حتى ولو لم تتضمن هذه النشاطات مخالفات إنتخابية لأنها تساعد في احتساب السقف الإنتخابي وأنواع النفقات في الدوائر.

وتجدون مرفقاً لائحة كاملة بالمخالفات المعتمدة للتدقيق





التقارير الأسبوعية من الدوائر والمعلومات التي سيتم نشرها للعلن

كل مواطن مراقب... وكل مواطن سيشارك الجمعية بالاطلاع على المخالفات المرصودة من خلال تقارير أسبوعيّة تصدر للعلن بإسم الجمعية والتحالف اللبناني لمراقبة الإنتخابات.
وتتضمن التقارير الأسبوعية التالية:

مواقف عامة عن الجمعية والتحالف: الاصلاحات الغير مطبقة، ومطالب عن سير العملية الإنتخابية

تقرير بالمخالفات: تسمية الجهات المخالفة مع عدد المخلفات المرصودة والمدقق بها (إدارة، مرشحين، وإعلام)

تقرير بالشكاوى: عرض أنواع و عدد الشكاوى

تقرير عن سير عملية المراقبة:
مشاركة الرأي العام والجهات المعنية بتطورات عملية المراقبة من حيث عدد المراقبين، عدد المخالفات، عمل مكاتب الدوائر، وأي بيانات مطلوبة